

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٢٠-٩ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية

العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين

الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدّم من المركز الإقليمي لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وهو
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* صدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130115 130115 14-66251X (A)



البيان

إسهام المؤسسة المعنية بالشؤون الإنسانية - المركز الإقليمي لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين - في أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة

تغتنم المؤسسة المعنية بالشؤون الإنسانية - مركز الدراسات والإجراءات السياسية النسائية - فرصة التحضير لعقد الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وتعرب عن اهتمامها بالمشاركة بوجه خاص في تقييم وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد مضي ٢٠ عاما على اعتمادهما.

وخلال الاحتفال بمرور ١٥ عاما على عقد مؤتمر بيجين أجريت أعمال تقييم مهمة لحالة حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة في العالم، في ضوء التحديات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادر عام ١٩٩٥. وفي تلك المناسبة جرت الإشادة بشتى الإنجازات التي حققتها شيلي ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والتحديات التي تغلبت عليها فيما يتعلق بالالتزامات الدولية التي تقع على كاهل الحكومات بخصوص حماية وتعزيز حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة. وفي المناسبة الحالية نرى أن من المهم إبراز التحديات التي لم يتم التغلب عليها بعد في أربعة مسائل لها أهميتها الخاصة في حالة المرأة في شيلي والمنطقة؛ وهي المشاركة السياسية، وأعمال الرعاية، والعنف، والحقوق الجنسية والإنجابية.

وفيما يختص بالمشاركة السياسية، كان أحد الإنجازات التي أشيد بها عام ٢٠١٠ هو تشجيع مشاركة المرأة داخل الأحزاب السياسية والنقابات، مع التركيز بوجه خاص على وجوب دعم وتشجيع إمكانية الحصول على التمويل الذي يفسح المجال أمام مشاركة المرأة بصورة كبيرة في الحياة السياسية والمجالات العامة.

وللأسف لم يتم بعد التغلب على هذا التحدي في شيلي، وتوجد حواجز هيكلية تحول دون حصول المرأة على فرص شغل مناصب القيادة واتخاذ القرارات. وأحد الخصائص الأساسية التي يتسم بها نظامنا الانتخابي، هو الميل نحو تفضيل تفوق كتلتين رئيسيتين، الأمر الذي يحول دون تمثيل شتى الفئات السياسية في البلد، ويعوق بشدة تمثيل النساء في البرلمان، حيث لا تبلغ نسبتهن سوى ١٥,٨ في المائة، وهو رقم يقل كثيرا عن المتوسط في المنطقة الذي يفوق نسبة ٢٥ في المائة.

ولا يقتصر الانخفاض في تمثيل المرأة على البرلمان ولكنه ملاحظ في جميع مستويات السلطة العامة. ورغم أن نسبة النساء في مجلس الوزراء تبلغ ٣٩ في المائة (تسع وزيرات من بين ٢٣ وزيرا)، فإن الأرقام تنخفض بشدة على مستوى الأمانات الفرعية، والأمانات

الإقليمية، والمجالس البلدية. وعلاوة على ذلك، تكاد تبلغ نسبة النساء في المحكمة العليا والمحكمة الدستورية ٢٠ في المائة، وتفيد التجارب بأن مشاركة المرأة في الهيئات العامة والخاصة تميل إلى النقصان مع تصاعد التسلسل الرئاسي في المناصب.

ولهذا نرى أن ثمة فرصة قيّمة في هذا المجال تتيح إحراز تقدم في وضع الآليات والمقترحات الملموسة الكفيلة بتعزيز أداء النظم الديمقراطية، وتحفز الدول على مواءمة أنظمتها الداخلية مع التزاماتها الدولية، وخصوصاً في مجالي قانون الأحزاب السياسية، وتمويل الانتخابات، بغية ضمان التوازن في تمثيل الرجال والنساء بشتى العمليات الانتخابية.

ومع ذلك، يجب أن يكون إحلال الديمقراطية في المجال العام مصحوباً بإحلال الديمقراطية في المجال الخاص. وأحد المجالات التي شهدت تقدماً ضئيلاً في شيلي والمنطقة هو العدالة والتكافؤ في توزيع أعمال الرعاية بين الرجال والنساء. ففي حين لا يزال تحمل المسؤولية في هذا المجال مقصوراً على النساء، فإن إمكانية حصولهن على العدالة الحقيقية ما زالت ضئيلة، الأمر الذي يقف حجر عثرة أمام دخولهن سوق العمل (ما زلن يعملن بالقطاع غير الرسمي ويحصلن على أجور منخفضة، وما إلى ذلك)، ويقلل من فرص اشتغالهن بالأعمال الحرة، وهو ما أصبح له أهمية محورية في محاولة النساء التغلب على حالات العنف اللاتي يواجههن.

وما زالت هناك تحديات في مسألة العنف ضد الفتيات والنساء لم يتم التغلب عليها هي سبل اللجوء إلى القضاء، وحماية الضحايا، وفرض العقوبات الملائمة والكافية على مرتكبي العنف، سواء داخل المنزل أو خارجه. ويثور الجزع إزاء مؤشرات العنف وقتل الإناث في المنطقة، ولم تعمل الدول بعد على التصدي بالشكل الملائم لتلك التحديات بإنشاء الآليات المؤسسية الكفيلة بمنع وقوع تلك الأعمال وتخصيص الاعتمادات الملائمة في الميزانية. ومن ناحية أخرى يثير القلق، في مجال التصديق على الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان، عدم تصديق شيلي وكوبا والسلفادور على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وهناك ترابط وثيق بين مشاكل العنف والتفاوت، نظراً إلى أن العنف هو صورة ومظهر من صور ومظاهر التمييز والتباين في علاقات السلطة. إذ إنه في ظل عدم إحراز تقدم ملموس وحقيقي في مسألة المساواة بين الرجال والنساء، لن يتسنى تحقيق تقدم جوهري في اجتثاث جذور العنف ضد النساء والفتيات في العالم.

وفي نهاية المطاف، فيما يختص بضمان حماية الحقوق الجنسية والإنجابية، هناك قلق إزاء عدم إقرار الدول بوجوب أن تتضمن التشريعات الداخلية قانوناً إطارياً يتناول على وجه

الخصوص حالة الفتيات والشابات، فيما يتعلق بالحصول على التثقيف الجنسي ووسائل منع الحمل الفعالة والمضمونة، وحالة النساء والفتيات اللاتي لا يستطعن استكمال الحمل إلى نهايته أو لا يرغبن في ذلك.

وفيما يتعلق بحالة شيلي هناك قلق بوجه خاص إزاء التجريم التام للإجهاض، حيث يُطبق تشريع مفرط في التشدد لا يتوافق مع المعايير الدولية في هذا الصدد.

إن العقاب الكامل لم يمنع في شيلي، ولا في أي بلد آخر من بلدان العالم، من حدوث الإجهاض، لأن هناك أسباباً عديدة ومعقدة تدفع آلاف النساء اللاتي لا يرغبن في إكمال الحمل إلى وقف ذلك الحمل. وبسبب القوانين المفرطة في التجريم تحدث حالات الإجهاض خفية مع ما يستتبعه ذلك من مخاطر جمة على صحة المرأة وحياتها.

وتؤثر تلك المخاطر بوجه خاص في النساء الفقيرات والشابات اللاتي لا يملكن الموارد الاقتصادية التي تمكنهن من تحمل تكلفة إجراء عملية الإجهاض في ظل الحدود الدنيا من الأمان، ويشكلن كذلك غالبية من يقع تحت طائلة الملاحقة الجنائية في نهاية المطاف، لأنه في حالة حدوث مضاعفات تستدعي العناية الطبية في المنشآت العامة قد توجه الاتهامات إليهن ويتعرضن للإجراءات الجنائية واحتمال إدانتهم.

ونعرب عن الشكر على إتاحة فرصة الإسهام في عملية تقييم بيجين+٢٠ التي تجريها لجنة وضع المرأة، ونأمل أن تسهم جهودنا في المناقشة الجارية بشأن تحديد أفعال التدابير المفوضية إلى بلوغ أهداف منهاج عمل بيجين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة.